مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع)

٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الثاني / المجلد السابع عشر

٢٠٢٥/٤/٢٠

الأثر الاقتصادي لظاهرة المخدرات

The economic impact of the drug phenomenon

م.م. زينة شاكر عبد الكاظم

مديرية تربية بابل

المشاور القانوني/ ميثم غانم جبر

وزارة المالية

Abstract

There is no doubt that the phenomenon of drugs has become one of the most important and dangerous complex phenomena that are dangerous to the individual and society in the current era, and it has occupied the attention of researchers and thinkers in the world, which has not found a solution to it yet. It has spread among young and old and has negatively affected the human energy in society, especially the important youth category on which countries depend to provide production and giving. Because of that, this phenomenon has become a scourge that threatens the fate of the economies of countries and makes them unable to progress and achieve economic development due to its effects on production, the labor market, public expenditures and the national economy. Based on that, researchers have decided to shed light on this phenomenon, which has become one of the problems affecting the Iraqi economy at the present time and its repercussions on economic development, unemployment, public spending, production and the labor market, and its contribution to encouraging the smuggling of foreign currencies abroad, savings and investment in the formation of the gross domestic product and providing the best solutions to reduce this phenomenon .

الملخص

مما لاشك فيه أن ظاهرة المخدرات أصبحت من أهم وأخطر الظواهر المعقدة والخطرة على الفرد والمجتمع في العصر الحالي ، وإنها شغلت أنظار الباحثين والمفكرين في العالم والتي لم يجد حلاً لها لحد الآن وقد انتشرت بين الصغار والكبار وأثرت سلباً على الطاقة البشرية في المجتمع لاسيما فئة الشباب المهمة التي تعتمد عليها الدول في تقديم الإنتاج والعطاء ، وبسبب ذلك أصبحت هذه الظاهرة آفة تهدد مصير اقتصاد الدول وتجعلها عاجزة عن التقدم وتحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من آثار على الإنتاج وسوق العمل والنفقات العامة والاقتصاد الوطني ، وبناءً على ذلك فقد ارتأى الباحثون تسليط الضوء على هذه الظاهرة التي أصبحت من المشكلات التي تؤثر على الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والبطالة والانفاق العام والإنتاج وسوق العمل ومساهمتها في تشجيع تهريب العملات الأجنبية إلى الخارج والادخار والاستثمار الداخل في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتقديم أفضل الحلول للحد من هذه الظاهرة .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، أما بعد :

تعد ظاهرة المخدرات من أخطر الكوارث التي عرفتها البشرية منذ القدم وليومنا هذا وقد أخذت هذه الظاهرة تنمو وتتطور شيئاً فشيئاً بحيث أصبحت تهدد العالم بأجمها الهدف منها تدمير طاقات الشباب ، وإن الكثير من الدراسات أقرت بهذه الخطورة وقد أصبحت العائق الكبير أمام جهود التنمية الاقتصادية لما يحدثه من آثار اقتصادية فهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث الحجم بعد تجارة النفط والسلاح ، فالأمر يحتاج إلى تظافر الجهود من قبل جميع الشعوب للحد من ظاهرة المخدرات الخطرة لما تحمله هذه الظاهرة من مخاطر سلبية على المجتمع ، ونظراً لانتشارها بشكل كبير فقد أخذت تتصف بالعالمية وإن آثارها اثرت سلباً على المجتمعات من جميع النواحي لاسيما الناحية الاقتصادية والذي يتمثل في الخسائر التي تعود على المجتمع جراء لفقده للأشخاص الذين كان من الممكن أن يساهموا في عملية البناء والتنمية بحيث يصبح انتاجهم ضعيف بسبب ظاهرة المخدرات فهي تؤثر على الصحة والسلامة العامة والإنتاج وسوق العمل والحوكمة والفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، فضلاً عن تأثيرها على فئات معينة من سكان المجتمع وبالخصوص الأطفال والنساء ، وما يهمنا في هذا البحث هو الوقوف على الاثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات لما لها من نتائج خطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع ويتطلب من الباحثين بذل المزيد من الجهود في سبيل معالجة الظاهرة والتقليل من خطورتها ، وتتمثل أهمية هذه الدراسة بانتعاش الاقتصاد لدى الدول عند محاربة ظاهرة المخدرات أو الحد منها .

أولاً:- مشكلة الدراسة .تتمثل مشكلة البحث في عدم معالجة ظاهرة المخدرات بشكل صحيح وبالتالي أصبحت هذه الظاهرة منتشرة على مستوى العالم وأثرت تأثيراً كبيراً على شتى الجوانب لاسيما الجانب الاقتصادية منها ، الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً لدى الاقتصاديين في العراق ، ومن هنا يمكن القول إن هناك مشكلة لابد من إيجاد حلول ومقترحات لها للحد من تفاقمها .

ثانياً:- أهداف الدراسة . يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تأثير المخدرات السلبي على التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي والبحث في أسباب هذه الظاهرة وانعكاسها على الإنتاجية وسوق العمل والنفقات العامة والاقتصاد الوطني وتقديم أمثل الحلول للقضاء على آفة المخدرات أو الحد منها، من خلال طرح بعض الأسئلة ومنها مايلي :-

١- التعريف بظاهرة تعاطي المخدرات .

٢- معرفة أسباب انتشار ظاهرة المخدرات .

٣- معرفة الآثار الاقتصادية التي سببتها ظاهرة المخدرات .

ثالثاً :- منهج البحث .

ستعتمد الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة وذلك بتحليل عواقب تعاطي المخدرات على الاقتصاد من أجل الوصول إلى نتائج ممكن أن تساهم في تحسين الواقع وتطويره .

رابعاً:- هيكلية البحث . يشتمل هذا البحث على مقدمة ومبحثين ، يركز المبحث الأول على تعريف ظاهرة المخدرات وأسباب تعاطيها ، ويهتم الثاني بموضوع الأثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات ، كما ينتهي البحث بخاتمة تشمل جملة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، وبعض المقترحات التي نعتقد أنها تساهم في معالجة المعوقات والإشكاليات التي تواجه البحث .

المبحث الأول: تعريف المخدرات وأسباب تعاطيها : سنعرض من خلال هذا المبحث تعريف المخدرات لغةً واصطلاحاً في المطلب الأول ، وأسباب وعوامل تعاطيها في المطلب الثاني على النحو الآتي :-

المطلب الأول :- تعريف المخدرات لغةً واصطلاحاً. يقتضي أن ندرس في هذا المطلب مفهوم المخدرات على المستوين اللغوي والاصطلاحي على النحو الآتي:-

الفرع الأول :- تعريف المخدرات لغةً . المخدرات في اللغة هي جمع مخدر ، وهو مأخوذ من الخدر وهو الضعف والكسل والفتور والاسترخاء والخادر ، فيقال ، تخدر العضو إذا استرخى فلايطبق الحركة أي فتر[١] والمخدر إسم فاعل من خدر ، ويدور لفظ الخدر حول معاني الضعف والفتور أو الستر [٢]، فيقال المرأة خدرها أهلها بمعنى ستروها وصانوها من الامتهان ، أي أن الخدر هو ما يستر الجهاز العصبي عن فعله ونشاطه المعتاد [٣]. وفي اللغة الفرنسية ، تطلق كلمة مخدر على مواد كيمياوية متعددة وحتى تلك

التي يتم بيعها لدى بائع العقاقير التي نستخدمها في حياتنا اليومية ، أما في اللغة الإنجليزية فيطلق كلمة مخدر على المواد الكيمياوية التي نستعملها في حياتنا اليومية ، واطلق أيضاً على العقاقير الطبية وعلى المواد السامة [٤]. وأخيراً عرفته لجنة المخدرات بالأمم المتحدة بأنها : " كل مادة خام أو مستحضر تحتوي على عناصر منومة أو مسكنة من شأنها عند استخدامها في غير الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الأدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسمانياً ونفسياً واجتماعياً [٥].

الفرع الثاني :- تعريف المخدرات إصطلاحاً . لم يعرف الفقهاء مصطلح المخدرات على العكس من علماء الشريعة الذين عرفوه فهي المادة التي تغطي العقل من غير شدة لأن الشدة من خصوصيات المسكر المائع ، فالمخدرات هي مجموعة العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والعقلي والحالة النفسية لمتعاطيها فتخرجه عن طبيعته المميزة المدركة الحاكمة والعاقلة ، ويترتب على الاستمرار في تعاطيها الإدمان فيصبح الشخص أسيراً لها ، وقيل هي المواد التي تخدر الإنسان وتفقده وعيه وتغيبه عن إدراكه[٦] . وقيل هي كل مادة نباتية أو مصنعة تحتوي على عناصر منومة او مسكنة أو مفترة ، والتي إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية المعدة لها فإنها تصيب الجسم بالفتور أو الخمول وتشل نشاطه كما تصيب الجهاز العصبي المركزي والجهاز التنفسي والجهاز الدوري بالأمراض المزمنة ، وتؤدي إلى حالة من التعود أو مايسمى بـــ " الإدمان " مسببةً أضراراً بالغة بالصحة النفسية ، والبدنية ، والاجتماعية [٧].

كما عرف فقهاء المالكية المخدر فقالوا ، المفسد وهو ماغيب العقل والحواس من غير نشوة ولاطرب [٨]. ولكل ماتقدم فإن المخدرات هي كل مادة طبيعية أو اصطناعية يترتب على تعاطيها إحداث تغيير في المزاج أو الإدراك أو الشعور وينتج عن تكرار استعمالها نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية ، فضلاً عن تأثيرها السلبي على البيئة والمجتمع [٩]. وأخيراً يعرف الباحثون المخدرات على أنها : " المادة المخدرة التي يتناولها الشخص والتي تؤدي إلى فقدانه لعقله وتجعله يشعر بالراحة والنعاس والهلوسة " .

المطلب الثاني :- أسباب وعوامل تعاطي المخدرات . مما لاشك فيه إن لكل ظاهرة أسباب ونتائج مترتبة عليها وعلاج خاص بها ، وإن أسباب تعاطي المخاطرات تختلف تبعاً لاختلاف الظروف والمجتمعات فلكل مجتمع أسباب خاصة به ، لكنه أغلب الدراسات والأبحاث العلمية تلخص هذه الأسباب بالآتي:-

١- التفكك الأسري يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة المخدرات لاسيما بين الشباب حيث إن أغلبهم يلجأ إلى تعاطي المخدرات بسبب عدم الاستقرار الأسري ، فضلاً عن إزدياد نسبة الطلاق المستشري في المجتمع وتعاطي المخدرات والكحول من قبل الوالدين أو أحدهما وقصورهم في تربية أبنائهم .

٢- موضوع عرض صور مضللة للحقائق والمعلومات التي تتعلق بظاهرة المخدرات من قبل وسائل الاعلام يعد من أهم أسباب تعاطي المخدرات [١٠] .

٣- قصور بعض المسؤولين في المؤسسات كالجامعة والمدرسة إذ إنهم لم يؤدوا دورهم في التحذير من تعاطي المخدرات وكشف أضرارها .

٤- غياب القيم الإخلاقية الإسلامية ووجود الفراغ الروحي عن الصلة بالله في المجتمع بصفة عامة ، وعدم توافر الوهي الاجتماعي الكامل بلا ضرر الناتجة عن تعاطي المخدرات [١١].

٥- ومن أسباب تعاطي المخدرات ضعف الوازع الديني لدى متعاطي المخدرات ، ومجالسة رفقاء السوء ، وإنعدام الرقابة الأسرية ، وانخفاض مستوى التعليم [١٢].

٦- السهر خارج المنزل فليس من المنطق أن تترك العائلة أولادها دون رقابة فهو يافع ويحتاج إلى النصح والإرشاد الدائمين ، فالحرية المطلقة للشاب تدفعه إلى السهر خارج المنزل حتى أوقات متأخرة من الليل وغالباً مايكون في أحد الأماكن التي تشجع على شرب الخمر والمخدرات وخلافه من المحرمات [١٣].

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات: مما لاشك فيه إن للمخدرات آثار عديدة منها ماتكون آثاراً اجتماعية ومنها ماتكون آثاراً اقتصادية ، فبالنسبة للآثار الاقتصادية للمخدرات فيمكن القول بأن ظاهرة المخدرات لها تأثير سلبي كبير على الفرد والمجتمع والدولة، فهي تؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي وزيادة مستويات البطالة وحجم عمليات غسيل الأموال والانفاق العام[١٤]، فضلاً عن إنها تساهم مساهمة كبيرة في تهريب العملة الصعبة إلى الخارج وتحد من قيمة الادخار والاستثمار في تكوين الناتج المحلي ، لكل ماتقدم سنقوم بدراسة هذا المبحث من خلال الآتي :-

المطلب الأول :- أثر ظاهرة المخدرات على الاقتصاد . سبق وإن أسلفنا بأن تأثير المخدرات من الناحية الاقتصادية يتمثل بعدم تحقيق التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي ، وتؤدي إلى زيادة مستوى البطالة وحجم عمليات غسيل الأموال، ولها أثر كبير على الانفاق العام ، فضلاً عن إنها تساهم مساهمة كبيرة في تهريب العملة الصعبة إلى الخارج وتحد من قيمة الادخار والاستثمار في تكوين الناتج المحلي ، وهذا ماسنبينه من خلال الفروع الآتية :-

الفرع الأول :- أثر ظاهرة المخدرات على التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي . يظهر أثر المخدرات على التنمية الاقتصادية من خلال عدم زيادة دخل الدولة وبالتالي عدم تحقق التنمية الاقتصادية ، فمن

الناحية الاقتصادي تعد المخدرات مصدراً محتملاً للثروة ، فعلى الرغم من فرص العمل التي توفرها أسواق المخدرات غير المشروعة فإنها تسبب ضرراً كبيراً بالتنمية فلايمكن أن تستند التنمية المستدامة على أساس غير قانوني[١٥] ، ففي الدول المنتجة للمخدرات هناك تضخم في أسعار العقارات ، وتضخم بأرقام الصادرات ، فضلاً عن التوزيع غير العادل للدخل ، أما بالنسبة لأثر المخدرات على النشاط الاقتصادي فتتمثل في تأثيرها على إنتاج المشاريع واستهلاك العائلات ، فالمخدرات تستهلك قدرات القطاع العائلي فمثلاً أنها تؤدي إلى تخفيض المعروض من عناصر الإنتاج في سوق عوامل الإنتاج ، وهذا مايسبب هدراً واضحاً لموارد المجتمعات ، كما إن دخول عوامل الإنتاج في المخدرات يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال تخفيض السلع والخدمات المنتجة ، والسبب وراء ذلك هو الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات لايزاولون النشاط الاقتصادي وبالتالي عدم مزاولتهم لهذا النشاط ستسبب نقص كبير في الانتاجية الفردية والناتج المحلي الإجمالي والنقص في المعروض من السلع والخدمات النهائية[١٦]. لذا فإن الحفاظ على تنمية اقتصادية يتطلب أن تكون هناك جهود من قبل الجميع للقضاء على ظاهرة المخدرات في المجتمع من خلال التخطيط والتنسيق بين الجهات المعنية ، فضلاً عن ضرورة تشديد العقوبات على تجار المخدرات من قبل الجهات القضائية لغرض الحد من هذه الآفة الخطيرة .

ومن آثار المخدرات على النشاط الاقتصادي انفاق الكثير على المخدرات من دخل الأفراد الذي يؤدي إلى نقص في الدخل [١٧] .

الفرع الثاني:- أثر ظاهرة المخدرات على البطالة . إن السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة المخدرات هو سوء توجيه الموارد الاقتصادية للدولة الذي يسبب انحسار للنشاط الاقتصادي ويخلف نتائج سلبية على الطلب الكلي ، فيقلل الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات المشروعة نتيجة سيطرة المواد المخدرة على الدخل ، ويقلل طلب السلع الاستثمارية نتيجة لنقص الادخار فضلاً عن ذلك فان المخدرات تؤدي الى نقصان الطلب الكلي والناتج القومي وبالتالي يجعل البطالة منتشرة بين عناصر الإنتاج كما تسهم ظاهرة المخدرات في تحول الموارد الاقتصادية على العمل في مجال المخدرات في اضعاف انتاجية الأشخاص المتعاطين هذا يؤدي الى النقص في العرض الكلي وزيادة البطالة [١٨]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديداً في سنة ٢٠١١ أدى ضعف الأيدي العاملة إلى إحداث خسائر كبيرة في الإنتاج وصل إلى (١٢٠) بليون دولار أي مايقارب (0.9%) من الناتج المحلي ، وفي دراسة أخرى أجريت في استراليا وكندا فقد وضحت بأن المخدرات أثر على الناتج المحلي بنسبة (0.3 , 0.4 %) [١٩].

الفرع الثالث:- أثر ظاهرة المخدرات على العملة الوطنية والدولية : إن المتاجرة بالمخدرات وانفاق الأموال عليها له تأثير سلبي على العملة الوطنية والدولية وذلك عندما لايتناسب مقدار المعروض مع مقدار السلع المعروضة أو المنتجة داخل البلد وهذا ينعكس على القيمة الحقيقية للعملة المحلية أو الوطنية (العمل داخل البلد) وقوتها الشرائية التي تتجه إلى الانخفاض كلما ارتفعت المستويات العامة للأسعار ، فضلاً عن ذلك إن التباين الكبير في التدفقات النقدية الرسمية والتدفقات غير الرسمية والتي لاتخضع للإشراف والمراقبة من قبل السلطات النقدية الناجمة عن عمليات الاتجار بالمخدرات إلى قيام السلطات النقدية بالعمل على تحديد أسعار صرف غير واقعية أو بعيدة عن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقابل العملات الأخرى التي قد تصل إلى انهيار قيمة العملة وظهور الأزمات المالية والاقتصادية على أثر ذلك ، وبالنتيجة فإن التأثيرات تتمثل في انخفاض الطلب على العملة ، وزيادة العرض النقدي ، وهروب رؤوس الأموال ، وتدهور قيمة العملة المحلية نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار والقدرة الشرائية للنقود[٢٠].

الفرع الرابع:- أثر ظاهرة المخدرات على الانفاق العام . أضافة لما تقدم فإن المخدرات لها تأثر تأثيراً سلبياً على المرتبات التي يحصل عليها المشتغلون بعلاج ومكافحة هذه الآفة التي انتشرت في المجتمع ، وفي النفقات الباهظة التي تستهلكها عمليات العلاج والمكافحة والمؤسسات التي تنشأ من أجل ذلك ، وفي عملية الانفاق على المتعاطين أنفسهم داخل المؤسسات والمستشفيات أو حتى خارجها وإن انتشار ظاهرة المخدرات يؤدي بالحكومات لبذل الكثير من المال والجهد في أوجه المكافحة وهذا مايستنزف الخزينة العامة للحكومة ، وتزداد نفقات مواجهة المخدرات كلما يزداد انتشارها تعاطياً وتسويقاً واتجاراً ، ومما لاشك فيه أن الانفاق على عملية المكافحة ، يبدأ من التدابير الوقائية مروراً بالأجهزة الأمنية والطبية والقضائية والقانونية وانتهاءً بعلاج المدمنين[٢١]. ويرى الباحون إنه من الضروري أن تقوم السلطات التشريعية بوضع تشريعات تهدف إلى تحقيق الأمن الذي بدوره يؤدي إلى التقليل أو الحد من ظاهرة المخدرات وإن الأمر يحتاج من الدول إنفاق المال لتحقيق الهدف المنشود .

الفرع الخامس:- أثر ظاهرة المخدرات على الادخار والاستثمار . إن اقتطاع جزء من دخل الفرد والدخل القومي من أجل الانفاق على المخدرات من حيث التعاطي بها أو استهلاكها ، ومن ثم العلاج للتخلص من الإدمان عليها بالنسبة للفرد ، وكذلك كل ماتنفقه الحكومة من تكاليف على مكافحة المخدرات سيؤدي إلى انخفاض بحجم المدخرات الشخصية ومن ثم تقليل فرصهم الاستثمارية ، فضلاً عن ذلك أن تزايد الانفاق الحكومة على مكافحة ظاهرة المخدرات إلى انخفاض الادخار الوطني وبالتالي

الاستثمار الذي يعتمد عليه ممايمنع الاقتصاد والأفراد من الاستفادة من هذه المدخرات وبالتالي فإن المخدرات تؤثر سلبياً على الادخار والاستثمار من خلال تدهور القدرة الشرائية فكلما انفق على المخدرات من أموال ستتدهور القوة الشرائية ويقل حجم الادخار والاستثمار ، وزيادة الديون تأثر تأثيراً سلبياً من خلال لجوء مدمني المخدرات إلى الاقتراض الذي يؤدي إلى تراكم الديون وتقليل الادخار ، ويعتبر انخفاض الدخل من الأثار السلبية أيضاً من خلال تدهور الأداء الوظيفي وفقدان الوظائف الذي يؤدي إلى انخفاض بالدخل وتقليل القدرة على الادخار والاستثمار، وعدم الاستقرار المالي وتدهور الثقة في الاقتصاد الذي يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التكاليف الحكومية لاسيما بالنسبة للأمن والصحة [٢٢] . لكل ماتقدم يرى الباحثون إن إنتشار ظاهرة المخدرات لها تأثيراً سلبياً على الميزانية العامة للدولة والاقتصاد القومي ، وإنها موجودة لدى أغلبية المجتمعات التي تعاني من آفة المخدرات ، وهناك دول قادرة على معالجتها ودول أخرى غير قادرة على ذلك .

المطلب الثاني :- أثر ظاهرة المخدرات على الفرد والمجتمع والدولة . الفرع الأول :- أثر ظاهرة المخدرات على الفرد . تتمثل الآثار الاقتصادية لظاهرة المخدرات على الفرد بتزايد الوقوع في الحوادث من قبل الشخص الذي يتعاطى المواد المخدرة [٢٣]، فعلى سبيل المثال نجده يتسبب في إصابة العملية الإنتاجية نفسها بحيث يكبدها خسائر جسيمة ناجمة في آلات الإنتاج نتيجة الحوادث التي يسببها الشخص المتناول للمواد المخدرة ، كما إن هناك حالات تصيب العملية الإنتاجية بحيث تسبب لها أكثر خسارة ، ومن هذه الحالات حالة التعاطي والادمان من قبل عمال الصناعة فهؤلاء عندما يتعاطوا المخدرات فإنهم يأثرون على سير العمل وتطوره [٢٤].

الفرع الثاني :- أثر ظاهرة المخدرات على المجتمع . من أخطر أضرار المخدرات تأثيرها السلبي على اقتصاديات المجتمع باعتبارها مكلفة جداً وهذه التكلفة تؤثر على الموارد المالية للمجتمع ، أضافة إلى ذلك إن المخدرات تعيق نمو المجتمع وتقليلها من فاعلية التوجهات الكبرى التي ينبغي أن تستحوذ على مسيرته ، وتعتبر المبالغ التي تنفق على المخدرات من أهم الخسائر الاقتصادية ، فإذا كانت المخدرات ازرع في المجتمع الذي تستهلك فيه فإن معنى ذلك إضاعة جزءاً من الثروة القومية المتمثلة في الأرض التي من الممكن استثمارها في زراعة ماهو أنفع للمجتمع ، وفي الجهد البشري الذي يستهلك في زراعتها وتصنيعها [٢٥].

الفرع الثالث :- أثر ظاهرة المخدرات على الدولة . يتمثل أثر المخدرات على الدولة بالدرجة الأساس بارتفاع سعر الدولار ، وانتشار البطالة وقلة الإنتاج ، وتهري العملة الصعبة خارج البلاد فتقل كميتها

ويزداد الطلب عليها ، وتتجه إلى المزيد من الارتفاع الذي ينعكس بدوره على القوة الشرائية للعملة الوطنية، كما تمثل المخدرات عبئاً كبيراً على الدخل القومي للدولة حيث إن المخدرات التي تهرب من الخارج تقدر بالمليارات فهذه المبالغ الشعب يحتاجها لغرض استثمارها في شتى القطاعات لكي تعود على الدولة بمردودات ضخمة من أجل التنمية الاقتصادية [٢٦]. ومن خلال ماتقدم يرى الباحثون إن للمخدرات آثر كبير وخطير على الدولة أضافة لآثاره الاجتماعي والاقتصادي التي سبق الإشارة إليهما ، ولكي يتم القضاء على آفة المخدرات أو الحد منها لابد من تظافر الجهود المشتركة من أجل معالجة ظاهرة المخدرات والتعاون والتنسيق الوثيق بين المؤسسات والوزارات المعنية بذلك من أجل وضع خطط علاجية للمتعاطين في الاسهام في بناء مجتمع مستقر يعيش فيه الجميع بأمن واستقرار بعيداً عن أي مؤثرات أو شوائب من شأنها أن تعكر صفو حياتهم أو تسهم في خلق مزيداً من الفوضى الاجتماعية والاقتصادية يكون لها الأثر السلبي على حياتهم الأسرية أو واقعهم المعاشي .

الخاتمة

لقد توصل الباحثون من خلال دراسته إلى جملة من الاستنتاجات وألحق بها مجموعة من التوصيات على النحو التالي:-

أولاً:- الاستنتاجات .

١- أصبحت ظاهرة المخدات آفة تهدد مصير اقتصاد الدول وتجعلها عاجزة عن التقدم وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث يترتب عليها أضراراً اقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج وسوق العمل والنفقات العامة والاقتصاد الوطني .
٢- تمثل المخدرات عبئاً ثقيلاً وباهظ الكلفة على الاقتصاد الوطني وإن التحكم في تكاليفها وآثارها الاقتصادية من شانه أن يساهم في محاربتها باعتبار إن الأسباب الاقتصادية هي التي تسمح بانتشار ظاهرة المخدرات عليه لابد من الاهتمام بمكافحة الاتجار بالمخدرات .
٣- اتضح لنا من خلال البحث إن ظاهرة المخدرات تؤثر في بناء المجتمع لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية على الفرد والمجتمع والدولة .
٤- تبين لنا من خلال البحث إن المخدرات تصيب الأمن القومي والاقتصاد الوطني بسبب انتشارها بين فئة الشباب وبالخصوص الشباب الذين يعتمد عليهم في تقديم العطاء والإنتاج وإن ظاهرة

المخدرات تجعله قوة عاملة معطلة عن العمل وإنها لم تصيب المجتمع المحلي فحسب بل تتعدى حتى المجتمع العالمي .

ثانياً:- التوصيات .

١- ضرورة تدخل السلطات التشريعية من أجل وضع تشريعات قادرة على تحقيق الأمن الذي بدوره يؤدي إلى القضاء على ظاهرة المخدرات وهذا يتطلب من الدولة إنفاق المال من الخزينة العامة لغرض تكوين الكفاءات القضائية التي تقع على عاتقها النهوض بهذه المهمة.

٢- نوصي الحكومة العراقية بضرورة التواصل مع دول العالم المتطورة في التصدي لظاهرة المخدرات وتبادل الخبرات معهم لكي يستفاد من خبراتها في مناهضة هذه الآفة الخطيرة .

٣- نوصي بإقامة دورات مستمرة من أجل تثقيف الشباب وإفاهمهم حول خطورة ظاهرة المخدرات ، والتشجيع على إجراء بحوث علمية تدرس تأثير المخدرات على الاقتصاد ووضع استراتيجيات حديثة ومتطورة من أجل مكافحتها والقضاء عليها .

٤- ضرورة التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في العراق من أجل معالجة مشكلة المخدرات التي باتت تشكل خطراً على الاقتصاد العراقي .

٥- العمل على بناء اقتصاد قائم على أساس مبادئ الحوكمة الرشيدة التي من خلالها يبرز الشباب قدراتهم.

٦- ندعو كليات القانون والإدارة والاقتصاد إلى إدراج المواضيع التي من شأنه الحد من انتشار ظاهرة المخدرات في المناهج الدراسية ولكافة المراحل الدراسية .

الهوامش

١-لسان العرب لإبن منظور ، المجلد (١) ، دار صادر للنشر والتوزيع ، بيروت ، بدون دار نشر ، ٢٠٠١ ، ص١٢ .

٢-محمد هلال ناجي ، إدمان المخدرات رؤية علمية واجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٢٣.

٣-خالد محمد المهندي ، المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية ، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٠١٣، ص٢٣.

٤- محمد أديب السيلاوي ، المخدرات في المغرب وفي العالم ، دار البوكيلي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، المغرب ، القنيطرة ، ١٩٩٧، ص٢٣.

٥-عايد علي عبيد الحميدان ، أهوال المخدرات في المجتمعات العربية ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ٢٠٠٤، ص٤٥.

٦-د. محمد الهواري ، المخدرات من القلق إلى الاستبعاد ، سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعة والشؤون الدينية ، قطر ، ص٥ .

٧-المفتر هو مأخوذ من التفتير والإقتار وهو مايورث ضعفاً بعد قوة وسكوناً بعد حدة وحركة واسترخاء بعد صلابة ، وقصوراً بعد نشاط وكل هذه الآفات متحققة فيمن يتعاطى المخدرات على اختلاف أنواعها مائعها وجامدها .

٨-حاشية الدسوقي ،الجزء الأول ، ص٤٨ ، مواهب الجليل للحطاب ، الجزء الأول ، ص٩٠ ، بلغة السالك ، الجزء الأول ، ص٤٧.

٩-د. مظهر أحمد عمر الراغب ، أحكام تعاطي مخدر الاستروكس ومشتقاته وآثارها في الفقه الإسلامي ، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون ، جامعة القاهرة ، العدد (٣٥) ، الجزء الثاني ، ٢٠٢٠ ، ص٨٢١.

١٠- د. أميرة محمد عبد السلام زحلوق ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة تعاطي المخدرات لدى الشباب ، بحث منشور في مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مؤسسة الأندلس للثقافة ، ليبيا ، ٢٠٢٤ ، ص٧٢.

١١-إيمان فليح حسن وظلال جواد كاظم ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمخدرات على سكان محافظة القادسية ، بحث منشور في مجلة آداب الكوفة ، العدد (٨٥) ، ٢٠٢٣، ص٣٩.

١٢- د. خالد طه محمد أبو ظاهر ، المخدرات وتأثيرها على الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الأجهزة الأمنية ، بحث منشور في المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية) ، أريحا ، فلسطين ، الجزء (٢) ، العدد(٣) ، ٢٠٢٣ ، ص٣٢١ .

١٣- د. حمدي أحمد عمر علي ، تعاطي وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة ، دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب بقنا ، جامعة جنوب الوادي ، فلسطين ، العدد(٥٥) ، ٢٠٢٢ ، ص٥٢٤ .

١٤-نغم حسين نعمة ، تداعيات واتعكاسات ظاهرة المخدرات على تحقيق التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد الخامس ، ٢٠٢٤، ص١.

١٥-د. حمدي أحمد عمر علي ، مصدر سابق ، ص٥٣٣ .

١٦-أسامة حسن هويدي ، مرتضى قاسم حسن ، المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع ، دراسة قانونية واجتماعية ، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد الخامس ، ٢٠٢٤ ، ص١١١.

١٧-محمد حامدي ، تأثير المخدرات على اقتصاديات الدول ، بحث منشور في مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، العدد (٥) ، جامعة باتنة ، ٢٠١٨، ص١٩٩ .

١٨-إيمان فليح حسن وظلال جواد كاظم ، مصدر سابق ، ص٤٠.

١٩-محمد حامدي ، مصدر سابق ، ص٢٠١ .

٢٠-فلاح حسن ثويني ، التأثيرات الاقتصادية للمخدرات ، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد الخامس ، ٢٠٢٤ ، ص١٩ .

٢١-باسمة كزار حسن ، أثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٩) ، العدد (٢٧) ، ٢٠١٣، ص٥٤ .

٢٢-فلاح حسن ثويني ، مصدر سابق ، ص١٩.

٢٣-د. ئاسو صالح سعيد ، أركان سعيد خطاب ، الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتعاطي المخدرات وطرق الوقاية ، بحث منشور في مجلة البحوث التربوية والنفسية ، المجلد (٥) ، العدد الثامن عشر ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص٢٣٠ .

٢٤-طش عبد القادر ، فيرم الطيب ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات ، دراسة وصفية تحليلية ، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية ، المجلد (٤) ، العدد (٨) ، جامعة الجلفة ، ٢٠٢٢، ص٢٤٠ .

٢٥-د.أميرة محمد عبد السلام ، مصدر سابق ، ص٧٦ .

٢٦-طش عبد القادر ، فيرم الطيب ، مصدر سابق ، ص٢٤٠ .

قائمة المصادر والمراجع:

١-لسان العرب لإبن منظور ، المجلد (١) ، دار صادر للنشر والتوزيع ، بيروت ، بدون سنة نشر ، ٢٠٠١ .

٢-محمد هلال ناجي ، إدمان المخدرات رؤية علمية واجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٣-خالد محمد المهندي ، المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية ، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٠١٣ .

٤-محمد أديب السيلاوي ، المخدرات في المغرب وفي العالم ، دار البوكيلي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، المغرب ، القنيطرة ، ١٩٩٧ .

٥-عايد علي عبيد الحميدان ، أهوال المخدرات في المجتمعات العربية ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ٢٠٠٤.

٦-د. محمد الهواري ، المخدرات من القلق إلى الاستبعاد ، سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعة والشؤون الدينية ، قطر.

٧-حاشية الدسوقي ،الجزء الأول ، ص٤٨ ، مواهب الجليل للحطاب ، الجزء الأول ، ص.٩ ، بلغة السالك ، الجزء الأول .

٨-د. مظهر أحمد عمر الراغب ، أحكام تعاطي مخدر الاستروكس ومشتقاته وآثارها في الفقه الإسلامي ، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون ، جامعة القاهرة ، العدد (٣٥) ، الجزء الثاني ، ٢٠٢٠ .

٩-د. أميرة محمد عبد السلام زحلوق ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة تعاطي المخدرات لدى الشباب ، بحث منشور في مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مؤسسة الأندلس للثقافة ، ليبيا ، ٢٠٢٤ .

١٠-إيمان فليح حسن وظلال جواد كاظم ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمخدرات على سكان محافظة القادسية ، بحث منشور في مجلة آداب الكوفة ، العدد (٨٥) ، ٢٠٢٣ .

١١- د. خالد طه محمد أبو ظاهر ، المخدرات وتأثيرها على الأمن الأسري في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الأجهزة الأمنية ، بحث منشور في المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة

في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية) ، أريحا ، فلسطين ، الجزء (٢) ، العدد(٣) ، ٢٠٢٣ .

١٢- د. حمدي أحمد عمر علي ، تعاطي وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة ، دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب بقنا ، جامعة جنوب الوادي ، فلسطين ، العدد(٥٥) ، ٢٠٢٢ .

١٣-نغم حسين نعمة ، تداعيات وانعكاسات ظاهرة المخدرات على تحقيق التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد الخامس ، ٢٠٢٤.

١٤-أسامة حسن هويدي ، مرتضى قاسم حسن ، المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع ، دراسة قانونية واجتماعية ، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد الخامس ، ٢٠٢٤ .

١٥- محمد حامدي ، تأثير المخدرات على اقتصاديات الدول ، بحث منشور في مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، العدد (٥) ، جامعة باتنة ، ٢٠١٨ .

١٦- فلاح حسن ثويني ، التأثيرات الاقتصادية للمخدرات ، بحث منشور في مجلة الريادة للمال والأعمال ، المجلد الخامس ، ٢٠٢٤ .

١٧-باسمة كزار حسن ، أثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٩) ، العدد (٢٧) ، ٢٠١٣ .

١٨- د. ئاسو صالح سعيد ، أركان سعيد خطاب ، الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتعاطي المخدرات وطرق الوقاية ، بحث منشور في مجلة البحوث التربوية والنفسية ، المجلد (٥) ، العدد الثامن عشر ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

١٩- طش عبد القادر ، فيرم الطيب ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات ، دراسة وصفية تحليلية ، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية ، المجلد (٤) ، العدد (٨) ، جامعة الجلفة ، ٢٠٢٢ .